

السيناريوهات المتوقعة للعملية التركية المرتقبة في سوريا



ترجمات

6 يونيو 2022

السيناريوهات المتوقعة للعملية التركية المرتقبة في سوريا



نشر مركز (German Institute for International and Security Affairs) دراسة (30 مايو 2022) بعنوان: (Turkey's Military Operations in Syria and Iraq) تناولت العمليات العسكرية الأخيرة في كل من العراق وسوريا، حيث تزامن شن القوات التركية عملية "المخلب القفل" شمال العراق (18 أبريل) مع تكثيف الأنشطة العسكرية في سوريا، ومع إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان (23 مايو)، أن تركيا ستشن عملية عسكرية جديدة في سوريا، ما يعكس توجهاً إستراتيجياً جديداً لتركيا في مواجهة "حزب العمال الكردستاني" عبر السيطرة على مناطق تواجهه، ويؤكد رغبة أنقرة في التعامل مع المشكلة الكردية من منظور أمني-عسكري، يستعيد أية معالجة سياسية على المدى البعيد.

وتعتبر عملية "المخلب القفل" الأحدث ضمن سلسلة عمليات تركية في الأراضي العراقية، والتي عادة ما تتم في الربيع، عندما تكون الظروف المناخية مواتية للتحرك العسكري، ولمنع "حزب العمال" من تنظيم مقاتليه وإعادة تجميعهم بعد قضاء الشتاء في حالة "انتظار سلبي".

إلا أن العمليات التركية هذا العام تتزامن مع مهاجمة ميلشيا "وحدات حماية الشعب" الكردية شمال شرقي سوريا، حيث تعتبر أنقرة عملياتها في كل من سوريا والعراق مسرحين مختلفين لتحقيق ذات الأهداف، التي تتضمن إبعاد "حزب العمال الكردستاني" عن الأراضي التركية بدلاً من مطاردة مقاتليه داخل البلاد، فقد شنت القوات التركية ثلاث عمليات عسكرية في سوريا بين عامي 2016 و2019، وذلك بهدف منع الميلشيات الكردية من إقامة منطقة حكم ذاتي على طول الحدود الجنوبية التركية.

ونتيجة لتلك العمليات؛ فقد باتت القوات التركية تسيطر على رقعة واسعة داخل سوريا، وتخرط في محاولات بناء الدولة عبر توفير التعليم والرعاية الصحية والأمن، وترغب اليوم في إقامة منطقة عازلة على طول الحدود التركية-السورية.

أما في العراق؛ فعلى الرغم من أن لتركيا تاريخ طويل في شن العمليات عبر الحدود؛ إلا أن طبيعة التحركات العسكرية التركية قد تغيرت بشكل كبير، إذ كانت العمليات السابقة ذات طابع مؤقت، إلا أنها تطلق اليوم من قاعدتين تركيتين دائمتين تم إنشاؤهما شمال العراق بموجب اتفاقات (غير رسمية) بين تركيا وحكومة إقليم "كردستان العراق"، على الرغم من عدم موافقة بغداد.

وسرعان ما أمعنت القوات التركية في تعزيز سيطرتها على الأرض من خلال عمليات: "مخلب النمر" و"مخلب النسر" و"مخلب القفل" للمحافظة على تواجدها العسكري عبر سلسلة من القواعد العسكرية ومراكز العمليات الأمامية على طول الحدود العراقية-التركية، والاحتفاظ بنحو 5 آلاف إلى 01 آلاف جندي تركي داخل الأراضي العراقية، بهدف إغلاق الحدود العراقية التركية عبر تأمين السيطرة على منطقة "الزاب" في الجزء الأوسط من شمال العراق، ومنع "حزب العمال" من إنشاء ممر بري يربط الجماعات التابعة له في سوريا والعراق.

وتستمر القوات التركية في تنفيذ عمليات بطائرات مسيرة وضربات مدفعية من أجل تقليل قدرة "وحدات حماية الشعب" في سوريا على المناورة، وتحجيم التواصل اللوجستي بين معسكرات حزب العمال شمال العراق مع جبال قنديل التي يقع فيها مقر قيادة الحزب.

ولا شك في أن العمليات العسكرية التركية قد حققت نجاحاً كبيراً في إبعاد "حزب العمال الكردستاني" عن الحدود التركية، حيث يمكن ملاحظة انخفاض مستوى العمليات الإرهابية داخل الأراضي التركية، مقابل انتقال العمليات ضد الحزب في الأراضي العراقية والسورية عبر استخدام الطائرات المسيّرة التي أثبتت فعاليتها في الحد من القدرات اللوجستية للميليشيات الكردية وحجّمت قدرتها على المناورة.

وعلى الرغم من النجاح العسكري التركي في إضعاف "حزب العمال" ووضعها في موقف دفاعي، إلا أن أنقرة لم تتمكن من تحقيق نتائج عسكرية حاسمة أو من توجيه ضربة قاصمة لقدراته القتالية، بل أدى انتقال مسرح العمليات إلى الأراضي السورية والعراقية إلى جعل الملف الكردي مسألة إقليمية متشابكة، ودفعت الأطراف الخارجية للانخراط في الصراع، فيما حققت "قسد" توسعاً كبيراً داخل الأراضي السورية حيث باتت تسيطر على نحو ثلث البلاد، بحيث لم تعد تركيا قادرة على كسر سيطرة "قسد" في هذه المناطق دون عملية برية ضخمة أخرى.

ودفعت تلك الحقائق بأنقرة إلى مد يد المصالحة تجاه خصومها في الشرق الأوسط، بما في ذلك النظام السوري الذي -تقول الشائعات- إن تركيا عرضت عليه تطبيع العلاقات مقابل تمكينها من السيطرة على المنطقة الحدودية، إلا أن تلك المسألة الشائكة لا تزال مقيدة بموافقة كل من روسيا المهيمنة على المسرح السوري، والولايات المتحدة التي تنشر وحدة صغيرة من قواتها شرق الفرات.

وتتمثل المعضلة الرئيسة في موقف الولايات المتحدة التي تفصل بين أكراد سوريا والعراق، فبينما تدرج "حزب العمال الكردستاني" كمنظمة إرهابية، فإنها تعتبر "قوات سوريا الديمقراطية" حليفها الرئيس في حربها ضد تنظيم "داعش" بسوريا، وما لم تقم الولايات المتحدة بتغيير إستراتيجي في سياستها تجاه سوريا وخاصة في سياستها تجاه قوات سوريا الديمقراطية؛ فإن القضاء العسكري الكامل على "قسد" يظل مستحيلًا.

إلا أن التطورات التي تشهدها المنطقة جراء الحرب الأوكرانية قد جعلت أنقرة في موقف تفاوضي أفضل لتوسيع سيطرتها الإقليمية، وفرض موقفها على كل من موسكو وواشنطن، حيث بادرت إلى إغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية المتجهة من وإلى سوريا، وأعلنت عن عزمها استخدام حق النقض لمنع انضمام السويد وفنلندا لعضوية الناتو بسبب دعمها "وحدات حماية الشعب"/"قوات سوريا الديمقراطية"، وذلك في رسالة تهدف إلى اختبار التزام واشنطن تجاه الميليشيات الكردية.

وبالإضافة إلى الحسابات الدولية المتداخلة، يهدف "حزب العدالة والتنمية" إلى تحقيق ثلاثة مكاسب رئيسة على صعيد السياسة الداخلية، هي:

1- إحداث انقسام في صفوف المعارضة من خلال توجيه دفة الصراع الكردي، واستغلال عدم تجانس المعارضة في مقاربتها للمسألة الكردية لشن عملية تجعل موقفها المهادنة لحزب "الشعوب الديمقراطي" الموالي للأكراد غير مقبول.

2- تعزيز قدرة "العدالة والتنمية" على المعالجة الأمنية إزاء المسألة الكردية، والاستمرار في تجريم حزب "الشعوب الديمقراطي"، وشل قدرته على خوض الانتخابات المقبلة، فبحلول نهاية عام 2021، كان 41 بالمائة من أعضاء الحزب قد اعتقلوا مرة واحدة على الأقل خلال الأشهر الستة الماضية، بينما لا يزال 17 بالمائة منهم في السجن.

3- حشد الجماهير التركية لصالح الحزب في الانتخابات المقبلة، عبر: "خلق تأثير التجمع حول العلم"، حيث أثبتت الإحصائيات تنامي شعبية "العدالة والتنمية" بنسب تتراوح بين 3 و4 بالمائة بالتزامن مع شن عمليات عسكرية ضد الميليشيات الكردية، ونظراً للتوقيت الموسمي للعمليات في الربيع وكذلك الانتخابات المقررة في صيف عام 2023، فإن عمليات العام المقبل ربما تكون أكثر إثارة وحسماً من أية حملة عسكرية سابقة.

ورجحت الدراسة أن تستمر تركيا في رفضها التفاوض على حلول سياسية للمسألة الكردية، وأن تستمر في توظيف تفوقها العسكري لسحق الحركة السياسية والعسكرية الكردية بأكملها، مستفيدة من السياق الإقليمي الذي يسمح لها بالمضي قدماً في نهجها العسكري.

ورأى تقرير نشره موقع "كوميرسانت" (1 يونيو 2022) أن أردوغان "يشعر بالقوة أكثر من أي وقت مضى"، حيث أكد في تصريح سابق أن: "تركيا لا تنوي الحصول على إذن من أحد للقيام بالعمليات العسكرية"، وذلك بالتزامن مع إجراء مفاوضات مع وفدي السويد وفنلندا حول انضمامهما إلى الناتو، ومناقشة المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالين، الأوضاع في سوريا، مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، فيما تؤكد مصادر تركية أن الاستعدادات للعمليات في سوريا قد اكتملت بنسبة 90 بالمائة.

وترى مصادر مطلعة أن أردوغان بات يستخدم لغة جديدة في علاقاته الإقليمية والدولية، حيث ساعدت قدرته على إقامة علاقة عمل مع موسكو في سوريا، والتوسط لإحلال السلام بين أوكرانيا وروسيا، في إنشاء مناطق وساطة بين كبار الدبلوماسيين من كلا الجانبين.

كما أسهم استخدام القوة الصلبة في: سوريا، والعراق، وليبيا، وكارباخ، بأسلحة محلية الصنع، في إبراز تركيا كقوة فاعلة إلى جانب القوى العظمى (روسيا والولايات المتحدة)، والتي بات أردوغان يتنافس معها على مناطق النفوذ.

ويبدو أن الصراع في أوكرانيا قد منح تركيا مساحة جديدة للانخراط في تكتيكات المساومة مع شركائها الغربيين للحصول على قائمة مطالب تشمل: تخفيف العقوبات العسكرية الأمريكية بسبب شراء تركيا منظومة "إس 400" الروسية، وتحديث أسطول تركيا المتقادم من طائرات "إف 61" المقاتلة، ومطالبة السويد برفع الحظر العسكري الذي فرضته على أنقرة بعد الغزو التركي لشمال شرق سوريا عام 2019، وإنهاء جميع التعاملات الجماعات الكردية المسلحة.

ومع ذلك، فإن التنازلات من الغرب ليست سوى عنصر واحد من حسابات "أردوغان" التي تتعلق أساساً بالديناميكيات السياسية الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية، وتوفير الأرضية المناسبة لعودة ملايين اللاجئين السوريين غير المرغوب بهم في تركيا، ما يفسر صمت حزب الشعب الجمهوري عن خطط أردوغان بهذا الخصوص، ويبعثر أصوات الأكراد الذين يشكلون كتلة تصويتية مهمة في الانتخابات المقبلة.

ونقل التقرير عن الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية، كيريل سيميونوف، قوله: "الهدف الأبرز لتركيا سيكون عين العرب، إذ يبتغى الاستيلاء عليها توحيد المناطق التي سيطرت عليها أنقرة في عملياتها السابقتين شمالي سوريا، بالإضافة إلى تل رفعت، التي أصبحت مصدر التهديد الإرهابي الرئيسي للمناطق التي تسيطر عليها تركيا".

فيما نُقل عن مسؤول في الإدارة الأمريكية قوله: "لا توجد مؤشرات واضحة حول المكان الذي قد تركز فيه تركيا هجومها، سواء حول تل رفعت أو عين عيسى أو كوباني أو أي مكان آخر، لكن البيت الأبيض يتعامل مع تهديد أردوغان على أنه خطير".

وألقى تقرير نشره موقع "المونيتور" (2 يونيو 2022) الضوء على حسابات أنقرة التي ترى أن تطورات الحرب الأوكرانية قد تدفع واشنطن إلى الإذعان لتحرك تركي في سوريا، بهدف تمهيد الطريق أمام توسع تاريخي لحلف شمال الأطلسي، يمكن أن يتماشى مع الخطط الأمريكية لفتح جبهة ثانية ضد روسيا، والتي لن تكون قادرة على التركيز على سوريا وهي منشغلة بأوكرانيا، خاصة وأنها غير مستعدة لإثارة غضب تركيا التي وفرت لها شريان الحياة ضد وابل العقوبات الغربية.

وفيما أعربت إدارة "بايدن" عن اعتراضها على العملية التركية المحتملة؛ فإن روسيا تُعطي إشارات متناقضة بهدف توسيع الصدع التركي-الأمريكي، حيث تحدث وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عن مخاوف أمنية تركية "مبررة".

ورجح التقرير إمكانية إذعان روسيا لتحقيق القوات التركية مكاسب محدودة في "تل رفعت"، شريطة ألا تهدد حلب، ورأى أن واشنطن قد تلتزم الصمت إزاء عملية تركية محدودة في المدينة ذاتها، بهدف تعطيل التقارب التركي-الروسي، ورغبة منها بوضع روسيا في مأزق مع حليفها بشار الأسد، خاصة وأن السيطرة التركية على "تل رفعت" ستحقق عدة أهداف إستراتيجية تتمثل في: منع وصول "وحدات حماية الشعب" إلى عفرين، وإبقاء قوات النظام تحت الضغط في شمال حلب، وتمهيد الطريق لتشكيل وحدة بين القوات التي تدعمها تركيا في إدلب وفي ريف حلب.



Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

ترجمات

توفير خدمات الترجمة ونشر التقارير والأبحاث ذات الأهمية السياسية والعسكرية في الشأنين السوري والخليجي.

6 يونيو 2022

المركز الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com